الازدواجية الشخصية بين عصبية الانتماء والولاء الوطني
((دراسة اجتماعية تحليلية))

د. موح عراك عليوي
جامعة بابل

المقدمة

تكمن العلاقة والتفاعل بين الناس وواقعهم الاجتماعي بحدو الارادة الألهية التي جعلت الناس مختلفين ومتباينين بطبائعهم وميولهم ، مما جعلهم يبحثون في شتى الوسائل للالتقاء والتوافق.

أي ان حكمة الخالق في ذلك تتجلى في أن يتحمل الانسان عبء تلك الاختلافات كمحك للاختبار والممارسة التي تعطي اهمية العقل الممنوح له لا لغيره .

ولما كانت المجتمعات البشرية تختلف باختلاف المراحل التي تمر بها فمن المؤكد ان المجتمعات التقليدية تختلف عن المجتمعات العصرية في مدى ادراك عمليات التفاعل والعلاقات الانسانية .

وعليه اما ان تكون هناك نماذج تكاد تكون جاهزة لتصوراتها الثقافية والمعرفية متأتية من أجيال سالفة ، واما ان تكون نماذج جديدة بكل قدراتها تعتمد على قناعة معينة مؤداها ان الحياة تتطلب التكييف والتلازم بمفرداتها وعلى وفق مستجدات الاحتياجات البشرية نفسها كواقع حال.

فالبقدر الذي يريد بعض الناس ان يعيشوا حياة المدن والرفاهية الاقتصادية والسياسية تجدهم لايستطعيون التخلي عن بعض قيمهم واتجاهاتهم السلوكية التي اعتادوا عليها في حياتهم التقليدية المتعارضة مع حياتهم الحضرية .

وهكذا تحصل عملية شد وارتخاء تعمل على تعويق مسار المؤسسات في المجتمع .

ومن هذا المنطلق نجد كثيراً من الناس يتغافلون عن نسقهم الطبيعي مما يشكل لديهم ازدواجية واضحة في تركيبتهم الشخصية .

المبحث الأول: عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث

اذا ما أردنا أن نعيد ترتيب العلاقة بين المكونات الجديدة للمجتمع الذي يعيش ظروف جديدة تداخلت فيها قيم واتجاهات مختلفة يجب البحث في عوامل وأسباب وجود التناقضات السلوكية التي يعاني منها معظم الافراد والجماعات داخل المجتمع.

ولكون تلك التناقضات السلوكية تفرز بالضرورة ظواهر نفسية واجتماعية معقدة كان لابد من التاكيد على ظاهرة الأزدواجية الشخصية التي يعاني منها اغلب افراد المجتمع، وذلك للعلاقة الوثيقة بينها وبين العديد من الظواهر الملازمة لها كالتعصب الذي تفرضه الظروف وماينتج عنها من ولاءات وانتماءات جديدة على واقع الحياة الفردية والاجتماعية.

ان البحث في تلك العوامل والاسباب يجعلنا اكثر موضوعية في التعامل مع واقعية العلاقات الاجتماعية وماينتج عنها من ثقافات شعبية تحدد وترسم التفاعل الجديد بين مكونات المجتمع .

ولكي نوضح ذلك علينا تشخيص بعض التحديات التي تجسد أهم التناقضات التي تصيب افراد المجتمع بطرح التساؤلات الآتية :

١- ماأصل التناقضات التي يجسدها السلوك الأنساني تحت تأثير نظامين مختلفين من القيم والأتجاهات الأجتماعية ؟

٢- ماالأسباب التي تجعل انتماء الأفراد والجماعات الى الطائفة أو القومية أو الدين اكثر من ولائها للهوية الوطنية ؟

٣- ماالأسباب والعوامل التي تدفع الانسان الى الاستجابة والأنصياع لقرارات جماعته سواء أكانت

بالأختيار أم الأجبار؟

٤- كيف يكون الانسان على وعي بالجوانب الأيجابية والسلبية لمضمون المفاهيم كالعصبية وغيرها من المفاهيم ذات العلاقة بالتفاعل الأجتماعي ؟

هذه التساؤلات وغيرها هي محاولة لتحديد بعض الثقافات التي حملت خصائص الاستعلاء والهيمنة والتفرد من اتخاذ القرارات كامتداد الى ثقافات سابقة على الرغم من كل التحولات والتغيرات التي جاءت بها مفاهيم الديمقراطية والتعددية وغيرها .

ان الوضع الراهن في العراق يعد وضعاً سيئاً ما لم يساهم به الجميع في تغيير بعض الظواهر السلبية التي انتشرت بين أوساط المجتمع كظاهرة المحسوبية والوساطة في عمل المؤسسات الرسمية وكذلك ظاهرة التغالب بين فئات البائع والمشتري في الاسواق وما ينجم عنها من غش وتلاعب في المواد الغذائية وغيرها .

وكل هذه الحالات يحددها السلوك المرضي القائم على النفاق والتزلف . وهذا مايحمله السلوك الفردي المتمثل بالأزدواجية الشخصية وكذلك مايعكسه السلوك الأجتماعي في العصبية بكل انواعها.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث للكشف عن الأشكاليات الآتية :

١- الأزدواجية الشخصية كظاهرة عامة في المجتمع واثرها في اتخاذ القرارات لاسيما بين اوساط الجماعات السياسية .

٢- الأنماط السلوكية التي تحتمل أوجهاً ايجابية واخرى سلبية .

٣- الفارق بين الأنتماء الطائفي والأثني والديني وبين الولاء الوطني في ظل الظروف غير الطبيعية أو الأستثنائية التي يمر بها المجتمع.

ثالثاً:التعريف بالمفاهيم العلمية Scientific Concepts

الحياة بما فيها من اشياء عبارة عن صيرورة دائمة قابلة للتغير والتبدل باستمرار الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى ظهور ظواهر نفسية واجتماعية مختلفة .

وهذا بدوره يؤدي الى تغيير دلالات الاشياء والمفاهيم من وقت الى آخر في ضوء دورة الحياة المستمرة .

وعلى هذا الاساس يتطلب من الباحث الاجتماعي ان يحدد بدقة دلالات المفاهيم التي تستوجبها دراسته العلمية خاصة وان بعض المفاهيم لها صفة تجريدية (Abstract Concepts) لابد من تحديد وتوضيح معانيها ودلالاتها . بمعنى آخر انه كلما إتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهّل على القراء الذين يتابعون البحث فهم المعاني والافكار التي يطرحها الباحث [١].

هناك قضية أساسية قد يغفلها الكثير من الكتاب والباحثين بخصوص تبسيط الافكار او المفاهيم تكمن في ان المفهوم الواحد يتضمن بالضرورة جانبين احدهما سلبي والاخر ايجابي . أي ان هناك دلالة خير وشر أو دلالة فضيلة ورذيلة للمفاهيم عندما تخضع للتطبيق والممارسة .

فالافكار والاشياء اذا لم تمارس على ارض الواقع تبقى مثالية وخيالية اذ لايعرف خيرها من شرها .

ولو أخذنا على سبيل المثال التعصب (Prejudice) لوجدنا له دلالتين الاولى تشير الى التشبث والتحيز الى شيء معين يصل الى حد الاقصاء والابعاد وحرمان الاخرين من حقوقهم .

أي ان كل ممارسة غير موضوعية تهدف الى الاستئثار بشيء ما على حساب الاخرين بدون وجه حق .

بينما تشير الدلالة الثانية الى الثبات والتحمل والالتزام بجوهر الاشياء (المبادئ) والتصدي لنوازع النفس وعدم مجاراتها من اجل تحقيق العدالة .

وينطبق ذلك على الشخص الذي يضحي بميوله النفسية والسلطوية والقرابية في وقفته بوجه الذين تعمدوا مجانبة الحق واصطفوا حول مصالحهم ومنافعهم الخاصة. وخير دليل على ذلك تعصب والتزام الامام علي (ع) لاقرار الحق وتطبيقه بوجه ابن عمه عقيل عندما الحّ عليه بطلب العطاء من اموال المسلمين بشكل غير مشروع ، وكذلك رفضه للمطالب التي تقدم بها الزبير وطلحة للحصول على استحقاقات إدارية وسياسية بحجة كونهم اصحاب الرسول (ص) .

لقد حاولت في هذا المبحث تحديد ابرز المفاهيم التي وردت في الدراسة ساعياً الى تشخيص دلالاتها وسبل توظيفها من خلال التأكيد على الجوانب التي تعد الاكثر تضميناً لجوهر الموضوع . والمفاهيم هي :

أولاً : الازدواجية الشخصية (Double Personality Split)

من مزايا الطبيعة البشرية العامة انها ثابتة لاتتغير في كل زمان ومكان بعكس شخصية الفرد التي قد تتغير من وقت الى آخر .

فالناس مختلفون متباينون في طباعهم وتقاليدهم وميولهم ولكنهم متماثلون من حيث الطبيعة العامة المتأصلة بالخير أو الشر .

والدليل على ذلك ان الطبيعة البشرية لايمكن إصلاحها بالوعظ والتذكير لوحده فهي كغيرها من ظواهر الكون تجري حسب نواميس معينة ولايمكن التأثير في شيء قبل دراسة ماجُبل عليه ذلك الشيء من صفات أصلية [٢].

وبحكم ان الفرد لديه القدرة على تغيير نمط شخصيته تبعاً لظروفه وإرادته، فالازدواجية الشخصية في نظر علي الوردي موجودة في كل المجتمعات بدون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة .

فالانسان عادة مايسلك سلوكاً متناقضاً دون ان يشعر بهذا التناقض في سلوكه أو يعترف به ، وينشأ ذلك عند وقوع الانسان تحت تأثير نظامين متناقضين من القيم أو المفاهيم فيستجيب لأحدهما تارة وللآخر تارة اخرى .

اذن فالتعدد في الشخصية يشير الى ان هناك تصدع وانفصال في المحتوى العقلي للانسان يمثل رد الفعل التفكيكي الذي يتميز بوجود نظامين من انظمة الشخصية منفصلة بعضها عن البعض الاخر [٣].

يعرّف البعض الازدواجية الشخصية على انها خلل أو اضطراب عقلي يعتري الذات فيصبح الفرد كمن يعيش جانبين من الحياة لايقوم بينهما اتصال أي ان الازدواج يشير الى تناوب شخصيتين الواحدة منهما مستقلة عن الاخرى [٤].

اما العالم (ميد) فيرى ان نشأة الازدواجية تكمن في التركيبة النفسية للفرد فهناك نفس فردية طبيعية واخرى اجتماعية وعادة مايحدث بينهما صراع فيطلق على الاولى (I أنا) وعلى الثانية (me اياي).

اما (يونك) فمن جانبه يرى الازدواجية الشخصية مردها ان الانسان يملك في شخصيته عنصر الخضوع وعنصر التمرد في الوقت نفسه فهو يخضع لقيم ومعايير مجتمعه باحدى نفسيه ويتمرد عليها بالنفس الاخرى[٥].

ثانياً : العصبية

العصبية ظاهرة بشرية تمثل عاملاً موحداً بين الجماعة الواحدة وعاملاً مفرقاً ببين الجماعة والجماعات الاخرى .

وهي بذلك عبارة عن وازع يربط الفرد بالجماعة من اجل الملك وقهر الاخرين وتحصين المصالح .

فالعصبية اذن هي كل أمر يُجتمع عليه يضمن للفرد حمايته ويحقق مصالحه سواء أكانت كبيرة أم صغيرة .

ويكمن ذلك في ان البشر بطبيعتهم يحتاجون الى من يزع لبعضهم عن بعض .فحالة التملك لدى الانسان تدفعه الى طلب المزيد في كل أمر يحققه ، حيث ان قوة التملك هي غاية التعصب ، فالناس ينتمون الى وحدات اجتماعية من اسر وعشائر وقبائل وطوائف متفرقة تساورهم فيها عصبيات متعددة.

وهنا لابد من عصبية تكون اقوى من جميعها من باب الاستحواذ والتغلب على الاضعف منها لتصبح واحدة كبرى ((الوطن))وبدون ذلك يقع الافتراق والتشرذم.

بمعنى آخر ان الوحدات الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد محكومة بحب التملك والسيطرة حيث يكون هاجسها إما التغلب أو التناظر ، اذ ان لكل واحدة منهما حق الحيازة على فروعها فان غلبتها التحمت بها فزادتها قوة الى قوتها وتستمر في غايتها لطلب التغالب والتملك دون انقطاع حتى تكافيء بقوتها قوة الدولة ، فان حالفها الحظ وتراخى امامها أولياء الدولة (عصبياتها) المتمثلة بمختلف اجهزتها ومؤسساتها فانها ستدرك هرم الدولة وتستولي عليها وتنتزع الأمر من يدها . وعند ذلك يصير الملك لها، والعكس هو الصحيح فان انتهت قوة تلك الوحدات والجماعات وتركت غاية التعصب إنتظمتها الدولة في دائرتها لتستقوي بها على اهدافها[٦].

تُعّرف العصبية على انها شعور الفرد بالانتماء الى قوة قادرة على حمايته ورعايته وضمان الأمن له فالقبيلة على سبيل المثال عندما تقوم مقام الدولة في مجتمع ما فمما لاشك فيه يجد الفرد فيها الأمن والضمان والرعاية ، ومهما بلغت قوة وارادة الفرد فانه قد لايستطيع مجابهة اخطار الحياة بمفرده دون مساندة أفراد عصبته.

وبقدر ما يتوقع من قبيلته ان تحميه وترعاه فبالمقابل تتوقع منه القبيلة ان يمنحها الفداء والولاء المطلق . وعليه فالعصبية تعتمد اساساً على وجود مصلحة متبادلة بين الفرد وبين المصدر الذي يمنحه الامان والرعاية [٧].

وبحكم ان العصبية ظاهرة انسانية متأصلة في كل المجتمعات ولكونها متعددة الصور (اجتماعية واقتصادية وسياسية ....) ومتعددة الاسباب (دينية ، وأثنية وطائفية ....).

فبالضرورة تأخذ عدة معان . فعلى المستوى التجريدي يعني هو الحكم المسبق للاشياء ، فيما يعني وظيفياً على انه نظرة متدنية غير منطقية تصدر حكماً غير دقيق بخصوص جماعة أو امة أو شعب على اساس اللون أو العرق أو الجنس أو الدين [٨].

واستكمالاً لتبسيط المفاهيم وتشخيص دلالاتها وسبل توظيفها لابد من الاشارة الى بعض انواع التعصب كمتغيرات متداخلة وتابعة لمفهوم العصبية .

المبحث الثاني: مصدر التعصب وانواعه

هناك صور نمطية معرفية تعمل على تكوين أي اتجاه تعصبي فالتعميمات التي يحملها الفرد بخصوص جماعة ما قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية .

بمعنى آخر هناك قوالب جاهزة يصعب التعبير فيها لدى الفرد ، ذلك لسبب بسيط هو ان الواحد منا غير قادر على تحليل المضمون النفسي للتعميمات التي تم تصورها عن الجماعات الاخرى ، وبحكم الثقافة الشفوية غير الموثقة التي اعتدنا عليها في حياتنا ، فقد نتعامل مع كل شخص في تلك الجماعات على انه يحمل صفاتها بغض النظر عما اذا كان ذلك الشخص يحمل خصائص الجماعة نفسها أم لا.

قد نتوقع في صورنا النمطية بان الاعضاء الذين ينتمون الى جماعة أو شريحة ما يمتثلون جميعهم الى سلوك واحد دون استثناء، فعلى سبيل المثال يتوقع اكثر الناس من رجال الدين (المعممين) انهم يتصرفون جميعهم بطريقة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم الوقوع بالحرام . فيما نتوقع من الذين يدخلون السجون انهم افراد تحوم حولهم الشبهات بحكم خصائصهم القائمة على الشر والأذى.

وماينجم عن هذه الصور اننا ننظر الى الشخص الذي يقوم بسلوك لايتطابق مع الصورة النمطية التي تحملها أي من الجماعتين كما لو كان شيئاً شاذاً.

ولذلك يحصل لدى الفرد المسكون بالعصبية انه ينسب الصفات السلبية الى الاشخاص والجماعات التي ينتمون اليها دون النظر لما يصدر عن الاخرين وعن نفسه من سلوك في المواقف الحياتية المختلفة .

ولكون بعض انوع التعصب ليس فيها اذى عام الا ان آثارها السايكولوجية تبقى لها نتائج سلبية ليس لها أي تسويغ منطقي بتكرارها . كأن يميل البعض مختاراً أو مجبراً على مصاحبة افراد جماعته أو التعاطف معهم في ظروف معينة كالتجمع في المهرجانات والحفلات أو السفرات وغيرها .

كما ان مظاهر التعصب الاجتماعي تبدو اكثر وضوحاً في الحدود الموضوعة على الزواج بين القوميات أو الطوائف بل وحتى في الطائفة أو القومية نفسها لاعتبارات ثقافية – اجتماعية واقتصادية .

فالزواج الداخلي بين بعض العوائل أو الجماعات المنتسبة لقومية أو دين واحد دليل على درجة من درجات التعصب الاجتماعي الذي لابد من الامتثال له على الرغم من التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها تلك الجماعات .

فالكثير من العوائل العربية لاتزوج نساءها لاكراد والعكس صحيح . وهذا قد ينطبق على جميع الاثنيات والطوائف في المجتمع

والتاريخ الحديث يدلنا على ان التعصب الاجتماعي كان تحصيل حاصل للصراعات وحروب الابادة في كل من لبنان وراوند بوروندي الافريقية ، وهذا مافعله التطهير العرقي في هنود امريكا الشمالية وفي العراق وغيرها من المجتمعات الاخرى .

ولو أخذنا العراق إنموذجاً لوجدنا ان السلطة السياسية لعبت دوراً بارزاً في تكوين وخلق تعصبات طائفية واثنية ودينية وقد ظهر ذلك بعد تفكيك الدولة العراقية ومؤسساتها عام ٢٠٠٣ حيث اضطر العراقيون للبحث حول مصادر قوى تحميهم من خطر بات يلازم حياتهم ويهدد مستقبلهم ، مما جعلهم يعتمدون على جماعات عدة تمثلت بولاءات طائفية وعشائرية وقومية ودينية واحزاب وتكتلات بل وحتى عصابات أفراد وذلك على حساب الانتماء الى العراق الوطن الأم.

ومثل هذا التحول خلق بالضرورة سايكولوجية جديدة تعتمد على السيطر كحاجة للبقاء لاسيما وان النظام الذي حل محل تدهور الدولة كرس رسمياً حالة تعدد الانتماءات ورسخ المحاصصة الحزبية على اساس تلك الولاءات الاثنية والدينية .

وبطبيعة الحال اصبحت التركيبة النفسية لعموم العراقيين تتمحور حول عدة مفاهيم كالضحية والجلاد والمنقذ أو القائد.

والمعادلة تقول ان الاكراد وعرب الوسط والجنوب تعرضوا الى الظلم والاستعباد والقتل والتدمير على ايدي نظام الدولة السابق أو الفئات والجماعات التي اعتمدها في تكوين قوته التي جعلته ظالماً بحق الغالبية ، ونتيجة لذلك ظهرت ثقافتان متناقضتان ثقافة تدعو الى تعويض المظلومين وثقافة تدعو الى اجتثاث الظالمين .

وعلى هذا الاساس بادر الاكراد وعرب الوسط والجنوب بأخذ ادوارهم الجديدة في قيادة الدولة وعدم السماح للفئات والجماعات التي اعتمد عليها النظام سابقاً للمشاركة في بناء الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية .

وعلى وفق هذا المنطلق نجم عن هذه الظروف تهميش الولاء الوطني وتكريس الولاءات الطائفية والاثنية وتعطيل بناء الدولة من جديد .

اما بخصوص المنقذ أو القائد فقد اختلفت الرؤى حول الخصائص الواجب توافرها في القيادة العراقية الجديدة . فهناك قيادات ناضلت وضحت من اجل سقوط النظام السابق ويمثلون الجماعات

والاحزاب التي اتخذت من الخارج مكانا للعمل الجهادي والتحريضي وهؤلاء بطبيعة الحال لم يسقطوا النظام بل وصلوا الى السلطة من خلال قوات الاحتلال .

والى جانب هؤلاء هناك افراد واحزاب وجماعات ناضلوا وتحملوا اعباء الظلم وهم الذين عايشوا الالام والتعسف أولاً بأول داخل الوطن .

والذي حصل ان السلطة الجديدة وقياداتها اقتصرت على أغلب عراقي الخارج بمثابة انهم اصحاب الفضل في تخليص العراقيين من النظام السابق ويحق لهم ان يتميزوا على الاخرين .

وترتب على ذلك ان ظهرت جماعة مستأثرة بالسلطة واخرى مهمشة . مما حدا بالسلطة الجديدة ان تعتمد في إسنادها للمراكز والمسؤوليات المهمة على اقطاب عراقي الخارج .

وبسبب غياب معيار الكفاءة والتخصص التكنوقراطي مثل كذا ظروف استثنائية من جانب وعدم وجود مشاركة شاملة من جانب آخر فقد تعددت الولاءات في المجتمع وصارت ثقافة الاحتماء كتحول نفسي خطير يتطلب شعوراً آخر ألا وهو الانتماء الى قوة تحمي الفرد من مخاوفه الآنية . ومثل هذه الحالة كان لابد ان تتصارع تلك الولاءات من أجل السلطة في ظل غياب خيمة الدولة القوية .

١-التعصب الطائفي :

يعُد التعصب الطائفي في العراق اكثر انواع التعصب وضوحاً لاسيما وان نشوء التشيع كظاهرة تاريخية كان في العراق. وبحكم ان اغلبية المجتمع العراقي يعتنقون مذهب التشيع فقد تعرض الكثير منهم للقمع والأضطهاد من قبل السلطات المتعاقبة طيلة الف واربعمائة سنة الماضية، حيث اعتمدت الدولة في ادارة مؤسساتها على أتباع المذهب السني ، مما انعكس سلباً على واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي بدورها عززت مشاعر الانقسام والتجزئة بين المذهب الشيعي والمذاهب الاخرى.

هذا ولاننسى مالعبته الصراعات الخارجية خاصة الصراع الفارسي – العثماني من دور فعال في اثارة وتأجيج التناحرات بين المذاهب الاسلامية عند خضوع العراق للدولة الفارسية والعثمانية بفترات متعاقبة قبل نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م .

وحتى بعد مجيء الاستعمار البريطاني وتشكيل الدولة العراقية فقد استمر الحال باستبعاد الشيعة من المشاركة الفعلية في ادارة الدولة وذلك لما قامت به المؤسسة الحوزوية من دور في مواجهة الاحتلال الاجنبي من خلال مساندتها لثورة العشرين واصدارها فتاوى الجهاد وحمل السلاح بوجه الانكليز يقابل ذلك ان قامت الزعامات السنية ومراجعها بمناصرة ثورة الشريف الحسين بن علي في مكة في مساندته للانكليز ضد العثمانيين .

تلك الظروف وغيرها دفعت بالسلطات البريطانية على اتخاذ موقف سلبي من إشراك الشيعة في الحكم [٩].

هذا وقد بلغ التعصب الطائفي ذروته بعد عام ١٩٦٨ حيث تم اقصاء الكثير من الاكراد والعرب الشيعة من المناصب الادارية على الرغم من قلة شاغليها مع اتخاذ السلطة السياسية العرب السنة مفتاحاً لمحور الصراع الحقيقي خلف مفهوم الطائفية .

فقد عمدت السلطة الى ان تضع الدولة وكل ثرواتها وامكاناتها بيد اناس لم يكن واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي اكثر من كونهم فلاحين معدمين وجنود وافراد شرطة وبائعين متجولين وغيرهم ممن لايمتلكون مؤهلات علمية .

واستطاع امثال هؤلاء من إشغال المناصب المهمة في السلطة وخلال فترة وجيزة اصبحوا مدراء عامين ووزراء واصحاب ثروات وجاه كبير في المجتمع ، في الوقت الذي ازدادت فيه نسبة الفقر والحرمان أمام المكونات الاخرى التي لم تتمكن من الحصول على فرص تعليم أو تأهيل يساعدها في الحصول على فرص عمل جيدة .

وتأسيساً على ذلك اضطر الكثير من هؤلاء للانخراط في صفوف الجيش والشرطة طوعاً او اجباراً ليكونوا أداة حرق وإحراق بيد السلطة التي استخدمتهم لتمرير اهدافها السياسية عام ١٩٨٠ و١٩٩١. بل ان الكثير منهم توجه صوب الاعمال البسيطة التي كانت تسمى عند البعض بالحقيرة كفراشين وحراس ومنظفين شوارع والخدمة في المستشفيات وغيرها .

هذه الفوارق وغيرها من ظروف التمايز التي عمدت الدولة على تأسيسها في المجتمع ساعدت بلا شك على تعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية مما ساعد على تأصيل التعصب الطائفي والاثني بشكل كبير.

٢- التعصب العرقي :

ماهو معروف ان الانتماء القومي لأية جماعة يُعد حقاً طبيعياً لايجوز اغفاله أو تهميشه والحد من تطلعاته المشروعة .

وبقدر ما هو حق ذاتي محترم لايمكن في الوقت نفسه ان يكون مصدراً للتمايز والتعالي ، فقد يمكن توظيف نظريات عنصرية تعتمد على تراتب الجماعات والشعوب على اساس نقاوة العرق من أجل الهيمنة على الكل واحتكار القوميات المنضوية ضمن مظلة الوطن المشترك ومحاولة اخراجها من نسقها الطبيعي كانتماء . ومثلما فعلت الدولة النازية الهتلرية والدولة الفاشية الايطالية في تقسيمها السلبي للامم والشعوب . كذلك اخطأت الدولة العراقية في تحطيم الذات الوطنية العراقية وتهميش القوميات وتسيسها منذ تأسيسها وحتى سقوطها عام ٢٠٠٣ .

ان اخفاق الدولة العراقية في خلق هوية وطنية بفرضها قيود ادارية على القومية الكردية والتركمانية وغيرها في الوقت الذي اكدت به على القومية العربية وضرورة تحقيق الوحدة العربية الشاملة كانت من نتائجها ان راح الاكراد قادة وافراداً يتحفظون على سياسة الدولة ، كما لم يستطيعوا اعتبار الهوية الوطنية العراقية بديلاً عن القومية الكردية [١٠].

ان مثل هذه المواقف المتعصبة التي مارستها الدولة في حكوماتها المتعاقبة أوحت الى القوميات المتعايشة في العراق بان الوطن هو جزء من العالم العربي ، خاصة وانها (الدولة) عملت بكل تعسف على تعريب المناطق الكردية والتركمانية (كركوك) وذلك بتهجير مواطني تلك المناطق قسراً وبمختلف الوسائل الامنية والاقتصادية وجلب بدلأعنهم عناصر عربية.

ولاننسى ان النظرة الاستعلائية التي يمارسها العنصر العربي لباقي المكونات الاخرى من باب انهم قادة الدولة واصحاب المراكز والنفوذ في المجتمع وخاصة إبان المد القومي العربي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وقد رافق ذلك الاستعلاء والتهميش ظهور ثقافة شعبية رسمت صوراً تفاعلية في العلاقات الاجتماعية اعتمدت نعوتاً ونكات يتبادل بها العرب والاكراد بل وحتى بين العرب انفسهم (كأن الذي يقول (يَول) ارتب وافهم من الذي يقول (جاشنو) وذلك وفق قربها أو بعدها من كلمات أو لهجات رجال الحكم (السنة) في العراق . بل قد وصل الامر ببعض الذين شغلوا مراكز جيدة في الدولة وهم ينتمون اساساً للجماعات المغلوب على أمرها أن يسايروا تلك الظروف ويتعمدوا في تغيير لهجاتهم أو اسماء ابنائهم استجابة لتلك الثقافات الشعبية .

٣- التعصب الديني :

ارتبط الدين مع الحياة الانسانية ارتباطاً مصيرياً من حيث الاجابات التي لابد للانسان ان يحصل عليها بخصوص وجوده وخلقه وطبيعة معتقداته، مما جعل الدين يرافق حياة الانسان منذ بدايتها الاولى .

ولذلك فقد تجد مجتمعات لاتمتلك حضارة ولاعلم ولافلسفة لكن لايمكن أن تجد مجتمعاً بدون أماكن عبادة أو رموز دينية تعتمد عليها في تفسيرها لظاهرة الخلق والعلاقة بين الانسان وخالقه .

وتأسيساً على ذلك يُعد الانتماء الديني حقاً طبيعياً لأي انسان أو جماعة يجب احترامه وعدم الغاء استحقاقاته. وبالرجوع الى الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى عام ٢٠٠٣م فقد منح دستور ١٩٢٤ الحق الوطني لكل من المسيحين واليهود وباقي الاديان الاخرى في ممارسة كامل الحرية والمواطنة في اشغال

المقاعد النيابية ، لكن الواقع السياسي والثقافي كان غير ذلك . فقد كانت مشاركتها رمزية وهامشية ، بل تعرض اليهود للتهجير الاجباري عام ١٩٤٩م أو بحلول عام ١٩٥٨م لم يكن للاقليات الدينية في العراق أي مشاركة تذكر ماعدا اشخاص قد تفرضهم الظروف الخارجية أحياناً على السلطة[١١].

واما على الصعيد الاجتماعي ظل المسيح وغيرهم كالصابئة واليزيدين والشبك موضع استبعاد واستنكاف من قبل البعض في مواضيع عدة كالتزاوج أو التقارب في مجالس الطعام وغيرها حيث يوجد حاجز نفسي بينهم وبين المسلمين .

ونتيجة لذلك تشكلت ثقافات قائمة على التعصب والتحيز وظهرت معايير اجتماعية حدّت من التفاعل بين المسلم وغيره من الاقليات المذكورة اذ اعتمدت تعبيرات إشمئزازية منها على سبيل المثال (كفار – نجسين – اهل نار ....).

وكانت هذه الثقافات بطبيعة الحال نتاجاً لعملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد العراقي في الشارع والمدرسة بشكل تعسفي خارج ارادته واختياره .

أي ان افراد تلك الاقليات غير المسلمة تحملوا الكثير من صور التعصب ضد معتقداتهم خاصة الأرمن في شمال العراق عام ١٩٧٥ بحجة مساندتهم للحركة الكردية التي كانت تدعو للأنفصال آنذاك

المبحث الثالث: ترسبات الازدواجية الشخصية واسباب الأنصياع للقيم

الانسان كائن اجتماعي لايستطيع العيش بمفرده ، وعليه لابد من الانضمام الى بني جنسه وبحكم تلك الضرورة عليه ان يتفاعل مع مجموعة قواعد تنظم نشاطه وتصرفاته مع الاخرين .

فالتعاون المتبادل يزيد من احترام الافراد لقواعد تنظيمهم مما يساعد على تقدم واستقرار المجتمع . كما ان الخروج عليها يُعد عامل تخلف وانحلال . ومن اجل ذلك اقترنت مع تلك القواعد مجموعة جزاءات تمثل رد الفعل الاجتماعي في حالة مخالفتها [١٢].

وبطبيعة الحال تظهر لدى الانسان ترددات ومماطلات بغية الخلاص من تلك العقوبات . وعلى الرغم من ان تلك المخالفات تكاد تكون طبيعية لدى معظم الناس فانها تشكل وسائل تعبيرية للحصول على منافع شخصية على حساب الاخرين ، مما يولد لدى الانسان انماطاً سلوكية غير ثابتة وفاقدة لمصداقيتها في التعامل اليومي تتجسد أساساً فيما يطلق عليه بالازدواجية الشخصية .

ان التمييز منهجياً بين مفردات الواقع الاجتماعي يساعد بلا شك على معرفة جدلية واضحة لهذا الواقع .

فبالقدر الذي ينظر فيه بعض الناس الى أن أصالة القيم تؤخذ اساساً من الحياة البدوية، فهناك اخرون ينظرون الى القيم على انها وليدة ظروف واوضاع متشابهة تفرضها الحياة نفسها سواء أكانت بدوية أم حضرية .

وهذه مسلمة يمكن ان نجدها في تحليل ابن خلدون عندما شدد على ان احوال الحضارات ناشئة عن احوال البدواة ، وانها أصل لها ، وفي الوقت نفسه يرى ان الافراد يفقدون طبائعهم وخشونتهم بشكل تدريجي عندما يتعرضون الى تغيرات جديدة تنقلهم الى حياة المدن والرفاه [١٣].

أقول ان الثقافة الشخصية في ظل التحولات المادية والمعنوية من جانب وتباين العقول الفردية من جانب آخر تمثل بالضرورة انماطاً سلوكية تعكس اتجاهات ومواقف متباينة في العلاقات والتفاعل اليومي .

هذه الانماط اذن لابد وأن تتعامل مع ثلاثة اتجاهات :

الأول : اتجاه يدعو الى الاحتفاظ بالمواقف والقيم المتأتية من الاباء والاجداد وعدم المساس حتى بوظيفتها .

الثاني : اتجاه يدعو الى ضرورة التوفيق بين الجديد والقديم تحت شعار الاحتفاظ بكل ماهو جيد من الماضي ، ورفض كل ماهو سيء مع التأكيد على الاقتباس المناسب من الثقافات الاخرى .

والثالث : فانه يتمثل في الممارسة العملية التي تجسد صلاحية الاتجاه الاول أو الثاني تجسيداً موضوعياً وفق ما تتطلبه الحالة .

بمعنى آخر ان استجابة الفرد إما ان تكون متماثلة ظاهرياً ولكنها مغايرة باطنياً ، واما ان تكون استجابة فعلية قادرة على ان تنقل السلوك من الاقوال الى الافعال .

أي ان مصداقية الاستجابة تكمن في الممارسة كعملية برهانية مشخصة . وهنا تكون صعوبة التحليل السوسيولوجي اكثر صعوبة في معرفة أثر التداخلات والمفارقات التي تتركها الازدواجية الشخصية على الحياة الاجتماعية .

اذن لابد من طرح التساؤلات ذات المساس الموضوعي ببعض كوامن الشخصية المزدوجة ، وبحدود الاجابة نستطيع على الاقل معرفة بعض مساراتها واسبابها .

لماذا يستجيب بعض الناس للتوافق الفعلي أو الظاهري المؤقت لقيم واعراق الجماعة حتى وأن كانت خاطئة ؟ وبالمقابل لماذا يستجيب بعض الناس عن مسايرة القيم والأعراف وعدم الالتزام بها حتى وان كانت صحيحة من الناحية الموضوعية ؟

ان الاجابة على هذه التساؤلات مرتبطة لمعرفة بعض الاتجاهات النظرية التي تدخل في اطار علم النفس الاجتماعي الذي يهتم ببحوث عمليات التأثير الاجتماعي ومايترتب عليها من اخفاق أو فشل في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات وفق معايير وقيم معينة .

أولاً: لماذا الانصياع في الاستجابة ؟

ان مفهوم الاستجابة والانصياع لها تكمن في ثلاثة ابعاد تجسد الاتجاهات الحديثة في التراث السايكولوجي [١٤].

١- الانصياع كخاصية مستقرة في ميول وطبائع الفرد نفسه .

٢-الانصياع باعتباره نسقاً معرفياً متولداً من الضغط الحقيقي للجماعة نفسها ، وهو مايطلق عليه (بالتقبل الشخصي).

٣-يمثل الانصياع نوعاً من التماثل مع الجماعة وهو مايعرف بالمجاراة العامة (حشر مع الناس عيد) ومن هنا فالانصياع كاستجابة يكتسب معنى الخضوع لضغوط الجماعات واذعان الشخص لها بما تجعله تابعاً وخاضعاً في مجاراتها .

وبشكل عام ان الفرد عندما يولد في المجتمع يجد نفسه أمام مصفوفة اجتماعية تمثل النسيج الاجتماعي الذي لامفر منه بالنسبة لحياته حيث يتزود باللغة ومفرداتها وبالقيم والمعايير والعادات التي تغدو ملكاً مستديماً له . وبالتالي لابد أن يكون هناك قدر من المجاراة والاستجابة الانصياعية كواقع حال لفاعلية النسق الاجتماعي .

بيد ان الصعوبة تكمن في شرعية وأهلية التوازن بين السلطة الاجتماعية والمبادرة الفردية .

وفي ضوء ماذكرناه فالانصياع كاستجابة يمثل نمطاً سلوكياً يخضع له بعض الناس ، نتيجة للضغوط التي تمارسها الجماعة . فتجدهم يتفقون على المستوى الظاهري مع الاغلبية في الوقت الذي يختلفون معها على المستوى الشخصي أو الداخلي .

وهذا مايؤكده (براون) في ان التوافق الظاهري والانصياع يمثلان تنازلاً عن المسؤولية الشخصية الا ان الفرق بينهما هو ان التوافق الظاهري يتضمن حاجة نفسية للنزوع مع الاخرين تمكنهم من مواجهة أضداد الجماعة التي ينتمون اليها في حين يشكل الانصياع مدى الرضوخ للقوة ومكانة الانموذج السلطوي [١٥].

ثانياً : أسباب الانصياع للمعايير والقيم الاجتماعية :

ان الاستجابة المفرطة لكثير من الناس أمر يمكن ترجمته تحت باب مايسمى بديناميات الطاعة والاذعان ، فالطاعة بطبيعتها أيسر من ضغط النفس على المستوى العملي وكذلك الانبهار بالاخرين أسهل من اكتساب الخصائص التي تسمح لنا بالاعجاب بانفسنا . وبحدود ذلك فالانسان يجابه ضمن حياته شخصاً أو عدة اشخاص للتفاعل في سلوكه واتجاهاته . وعليه بالمقابل أن يقرر ما إذا كان بوسعه الخضوع لذلك التفاعل أو مقاومته ، وهنا تبرز مسألة ، وهي ضبط الفرد لسلوكه الحد الذي يشعر عنده الفرد بان لديه قدرة في السيطرة على حياته في الوقت الذي لاينكر للاخرين قوة التأثير في سلوكه [١٦].

وفق هذا التصور يمكن لنا ان نستنتج بعض العوامل التي لها دور كبير في تشكيل حالة الانصياع والمجابهة لبعض المعايير والقيم الاجتماعية :

١- سيطرة الانماط السلوكية التي تتسم بالعنف والسيطرة من قبل الاباء والاساتذة أو المسؤولين في بعض المؤسسات الاجتماعية .

٢- ان الخضوع المتمثل بالاستجابة الكاملة لبعض الجماعات المرجعية يساهم في دفع الخانعين المستجيبين الى التورط في انماط سلوكية مخالفة لمعايير الحياة الاجتماعية القويمة في المجتمع الكبير.

وبتعبير آخر ان محاولة الحجر على تفكير الاخرين وفرض السيطرة عليهم تشكل نمطاً تسلطياً في التفكير والمحاباة في القيم والمعتقدات مما يحول دون الأخذ بنظر الاخرين ، وقبل الانتهاء من مسألة الانصياع والمجاراة لبعض القيم والمعايير الاجتماعية لابد من القول بان المجاراة أو الانصياع لايتعديان كونهما ظاهرة سلبية بشكلها المطلق ، بيد ان الافراط في الاستجابة بغض النظر عن ايجابيتها أو سلبيتها تعد ظاهرة يجب التأكيد على ميكانزماتها بحيث لاتتقاطع مع التوجهات المشروعة للمجتمع الكبير[١٧].

وهنا تجدر الاشارة الى ان سبب تركيزنا على مفهوم الانصياع أو التوافق الالزامي في موضوع الازدواجية الشخصية ينبع من كون التقاطع أو المجابهة الصريحة لبعض قيم واعراف الحياة الاجتماعية يمكن ان تؤدي في اغلب الحالات الى حدوث تغيرات اساسية مطلوبة في الحياة الاجتماعية اذا ادركنا ان المجتمعات لايمكن ان تكون ثابتة أو مستقرة ، مما يتوجب تغيير بعض القيم والمعايير تمشياً مع تلك الأساسيات .

فالانصياع أو التوافق الالزامي ينطوي علىمتاهات في مفارق الطرق المؤدية الى التكامل الاجتماعي ولغرض ضمان سلامة الحياة الاجتماعية يتطلب النظر في الموازنة بين التراث الاجتماعي وبين الاولويات الآنية الداعية الى التجديد والتغيير بما لايمس المبادئ والمعتقدات الدينية القائمة على العدالة والمساواة بين افراد الشعوب .

ثالثاً : اختبار الازدواجية الشخصية :

على الصعيد الفكري هناك حالة وسط بين قطبين أحدهما شحيح والاخر مفرط . والمراد بها حالة توازن أو اعتدال تأخذ بخصائص الأثنين .

فبقدر مايميل الانسان الى الماضي لاحياء أفعاله المجيدة وتوكيدها في مواجهة تحديات الحاضر ، يقابله ميل نحو التجديد والتغيير والمواكبة لمتطلبات الحداثة العصرية . وكلا الحالتين تحملان حاجات وتطلعات مشروعة من باب ان الحياة عبارة عن خبرة متراكمة بين الماضي والحاضر اذا ما اراد الانسان ان يعيش ويؤمن مستقبله . ولكن الصعب في الامر هو ان تتحول تلك الحاجات الى اتجاهات تحاول ان تثبت انها الاصح من خلال انتقائها للحجج الساندة لموقفها والداحضة لموقف الاتجاهات الاخرى حتى لتبدو تلك الحجج الداعمة والداحضة كأنها معقولة ومقبولة على الرغم مابينها من تناقضات .

فالحاجة الى الماضي قد تعني صورة ارتداد ونكوص وفي عالم الحاضر والحداثة تعني فتح الابواب والشروع نحو الضياع وفقدان الهوية ، ومن يحاول ان يوازن بينهما كحالة وسط أو اعتدال تبدو للاخرين مقبولة على الصعيد النظري المثالي وشبه مستحيلة على الصعيد الواقعي .

ان انعدام امكانية الاستعداد لقبول اراء الاخرين تشير الى ضيق الافق العقلي لدى الافراد أو الجماعات ، مما يشكل موقفاً انفعالياً يجعل الفرد في الغالب يحابي ناحية على حساب اخرى دون أن يدرك اسباب تلك المواقف سوى انه يلتمس لها التسويغات التي استلهمها من خلال تجارب ومشاهدات وايحاءات قد تكون صحيحة أو خاطئة [١٨].

ان المشاركة الفاعلة في توجيه شؤون المجتمع هي بطبيعتها غاية مهمة لتحقيق الذات الانسانية ، والمشاركة القائمة على العدالة الاجتماعية وباسلوب ديمقراطي ماهي الا نتاج مثمر للوعي الاجتماعي الذي يُعد شرطاً أساسياً لتنمية أي مجتمع . وعندما تقوم المشاركة على أسس هشة واهنة فان انعكاساتها تدب في البناء الاجتماعي كما يدب المرض العضال في الجسم الانساني .

وانطلاقاً من المشاركة الفعالة نستطيع ان نختبر العلاقة بين الاقوال والافعال في ضوء التطبيق العقلاني لنوع الممارسة التي يؤديها الشخص تجاه إلتزاماته بواجباته اليومية .

وبالتالي نتمكن من الحكم على شخصية الفرد ومدى اقترابه أو ابتعاده عن الخصائص المزدوجة واثر ذلك على السلامة الفكرية أو الثقافية للفرد نفسه .

المبحث الرابع: العصبية والولاء الوطني

تمثل العصبية والالتزام الوطني محوري معادلة صعبة . هذه المعادلة لابد ان تستند على اعتراف وجداني وعقلاني للممارسة الممنوحة للفرد اثناء مشاركته في بناء النماذج السلوكية القادرة على تنمية المجتمع وازدهاره .

وبحكم ان العصبية كمفهوم يقصد به التجمع المعنوي المتمثل في شعور الفرد بانه جزء لايتجزء عن العصبة أو الجماعة التي ينتمي اليها فان مثل هذا الشعور قد لايكون واضحاً او فاعلاً الا بوجود خطر خارجي يهدد الوجود المادي والمعنوي لتلك الجماعة أو العصبة . وماعدا ذلك أي في الاحوال العادية فالشعور الذي يطغى على الفرد يكون في الغالب بحدود احساسه لشخصيته واستقلاليته .

ولما كانت الجماعة أو العصبة لها القابلية على تقمص دور الفرد واحتوائه عند تعرضه لخطر ما ، فان الفرد يتعصب لها كأنما يتعصب لذاته بحكم ذلك الاعتبار .

وعليه عندما نتفحص طبيعة التكامل بين الفرد وجماعته أو عشيرته نجد ان التكامل والتضامن الذي يربط الاثنين الى درجة فناء احدهما في الاخر يتولد عنه شيئان يحددان نوع العلاقة السائدة داخل أو خارج تلكم الجماعة .

الشيء الأول : ان التواصل الشخصي وفق ذلك التضامن يتحدد بحدود قبيلته أو عصبته أو جماعته، وماعدا ذلك يعد غريباً يجب الحيطة والحذر منه ، وفيه تكمن سلبية التعصب أو العصبية..

الشيء الثاني : هو ان العصبة أو العشيرة بحاجة الى ان تشد افرادها بعضهم بعضا كوحدة اجتماعية متماسكة ذات كيان واضح .

اذن هناك نوعان من العصبية . عصبية خاصة يجمعها نسب قريب وعصبية عامة يجمعها نسب عام حيث تكون اكثر شمولاً وأقل ترابطاً كما هو الفرق بين العشيرة والوطن .

<u>والآن كيف ندرك الجوانب الايجابية والسلبية لمفهوم العصبية ؟</u>

ان اقرب المفاهيم لمعنى العصبية في المجتمع العراقي هو مفهوم الاسرة والعشيرة فمن خلاله نستطيع الكشف عن مدى ايجابية او سلبية التعصب في الحياة الاجتماعية .

من المعروف ان العشائرية أو القبلية ماهي الا سليلة عصور بدوية كانت وماتزال قائمة على التنافس والتناحر .

وبقدر ايجابيات القبيلة كمحتوى لصلة الرحم والقربى وما لهذا المعنى من اهمية في حياتنا اليومية، فان لها سلبيات تعكس في بعض الاحيان معنى التبعية والتشبث وعدم التنازل لوجهة نظر الاخرين ، وجميعها مؤشرات لاتتناسب والحياة الحضرية العصرية .

فعلى مستوى الايجابية يمكن للمرء ان يدرك ان قيم البداوة التي تستمد مباشرة من تفاعل البدو مع بيئة صحراوية قاسية تحتم عليهم ان يتمسكوا بقيم الفروسية وقيم الضيافة وقيم الحرية الفردية .كالامانة والصدق والاباء النفسي والايثار وغيرها كالبساطة والفطرة ....الخ .

وهذه القيم عندما تمارس كانماط سلوكية تعد قيماً ايجابية في المجتمع خارج دائرة الزمان والمكان [١٩].

بمعنى آخر ان ايجابيات التعاون والتعاضد والالتزام الشامل تدخل ضمن الشعور السائد في المجتمع العربي الاسلامي ((ان الناس للناس)) ولكن عندما تقتصر هذه المؤشرات على دائرة ضيقة كدائرة القبيلة والعشيرة دون التفاعل الجيد مع الدوائر الاخرى ، فبالتأكيد تعكس لنا الرؤيا الصحيحة لمعنى العصبية القبلية ، حيث ان الضغط الاجتماعي اليومي الذي تفرضه القبيلة ضمن حدود محصورة يفرض بلا شك نوعاً من الامتثال الصارم لها .

عندها يفقد الانسان الكثير من حريته وتفرده واستقلاليته بالدرجة التي تكبت فيها رغباته الخاصة مما يجعله يخضع لمشيئة قبيلته أو قومه .

ومن نتائج العصبية القبلية كافراد في التلاحم الجماعي المحصور هو ظهور فجوة عامة بين السلوك العلني في الحياة العامة والسلوك المستتر في الحياة الخاصة تتويجاً للمقولة القائلة ((اذا بليتم فاستتروا))[٢٠].

والان كيف نستطيع ان نحتوي القبيلة دون أن تحتوينا ؟ وكيف نجعل القبيلة مبدأ محافظاً على الحقوق البشرية افراداً وجماعات واقليات تحت اطار العلاقة بين المجتمع والدولة لا دمجاً ولا فصلاً ؟ هنا لابد من اكتساب وعي تاريخي جديد يجعلنا اكثر اهلية في المناقشة والتحليل .

فبالقدر الذي نرفض احتواء القبيلة لنا ونقبل باحتوائنا لها بالقدر الذي يجعلنا اكثر ادراكاً لمعنى الاستقلال أو التبعية .

فالموقف الذي يتمكن فيه الفرد ان يرصد ويختار بعض القيم ويرفض بعضها الاخر تحت اطار شمولية القيم القبلية بما فيها من سلبيات وايجابيات يختلف أساساً عن الموقف الاخر الذي فيه ينصاع الفرد ويجاري جميع المواقف الصادرة من دائرة القيم القبلية بشكلها المطلق .

وبالتالي عندما ندرك ان الحياة لايمكن ان تكون ثابتة وان القيم والمعايير لابد وان تتغير وفق المستجدات الظرفية (مكانية وزمانية)، نجد بلا شك ان مسألة الاحتواء للقيم والمعايير تعكس لنا صحة تداول وظائفها بمرور الزمن لاسيما وان القيم الايجابية للقبيلة والمتمثلة بالتعاون والتآزر والكرم وغيرها هي قيم الحياة الاجتماعية بعينها أينما وجدت . وهذا ما اكده لنا ابن خلدون عندما سحب مفهوم العصبية الى دائرة اوسع واشمل ، حيث يتعامل مع النسب كمفهوم شامل الى درجة اعتباره كل رابطة تنشأ بين الافراد بسبب طول العشرة أو المعاشرة ، بل انه يرى العصبية ملازمة للقرابة الدموية المباشرة .

اذن فالعصبية كرابطة اجتماعية لها القابلية على تنظيم علاقات الافراد بعضهم مع البعض الآخر ووفق منظار الدور الذي تقوم به القبيلة في الدفاع عن الجماعة والفرد واعتبار الادوار التي تقوم بها في البادية هي نفسها التي تقوم بها داخل المدن والحواضر ولكن بايجابيات التكافل والتآزر لابسلبيات التقاطع والتشرذم حيث ان للعصبية دوراً لايقتصر على دائرة القبيلة بل على الحياة الأوسع نطاقاً وهذا مايجسده ابن خلدون عندما قال ((بهذه العصبية يكون تمهيد الدولة وحمياتها من أولها)) أي ان الدولة لاتنهض الا من خلال العصبية وأهلها [٢١].

وبهذه الصورة يكون من الايسر علينا ان نحتوي القبيلة وعصبيتها في كل وقت كنسق طبيعي في الحياة دون أن تحتوينا أو تقيدنا حتى نتحرر من المقولة القائلة بان العرب يمتلكون ((ثقافة شكل لاثقافة مضمون)).

اذن علينا الاعتراف بان الرؤيا الصحيحة لاتكون جاهزة بقدر ما يكون للممارسة القابلية في كشف الخطأ والصواب . فالانسان هو المسؤول عن افعاله وبامكانه أن يصنع تاريخه من خلال كفاحه اليومي وهذا ماتؤيده الفلسفة الوضعية التي مؤداها ان للانسان كامل حريته في الحياة على ان لايتقاطع مع حريات الاخرين .

فللحرية حدود لايجوز أن تؤدي بمفهومها الى الفتنة والغش ، ولابد للناس أن يتعايشوا تحت تعزيز دولة المؤسسات . فالاصل ان تقوم الدولة على اساس المؤسسات وليس على اساس الافراد والشللية [٢٢].

ووفق هذا المنطلق تعطينا قراءة التاريخ العربي الاسلامي استضاءات عديدة توحي لنا بان التعصب الذي يتجاوز المصلحة العامة يؤدي بلا ريب الى الفرقة والتمزق .

ولما كانت العصبية تمثل رابطة اجتماعية نفسية شعورية وغير شعورية فقد يتعرض الانسان للوقوع في ثناياها ولايستطيع ان يحتويها .

ولذا نجد ان الانسان سواء أكان صالحاً أم كان نبياً مختاراً قد ساير معنى العصبية . فكان لنا اسوة حسنة بغض النظر عن وقوع الخطأ طالما ان الحق لايقبل التجزأة .

وخير مثال على ذلك هو الخليفة الثالث (رض) عندما اضفى عليه التاريخ صبغة التعصب وما آل اليه من تأثيرات على التكامل الاجتماعي وهذا مايذكره لنا جمال الدين الافغاني ((في زمن قصير من خلافة عثمان تغيرت الحالة الروحية في الامة تغييراً محسوماً وأشد ما كان منها ظهوراً في مسيرة وسير العمال والامراء وذوي القربى من الخليفة))[٢٣].

وعلى المعنى نفسه يوحي لنا القرآن الكريم ان النبي موسى (ع) كليم الله استجاب لاحد اشياعه عندما استغاثه على آخر يصارعه . وكان قتل موسى (ع) لذلك الشخص خطوة تكللت بالتذكير والتهويل عندما اراد ان يعيدها مرة ثانية لولا ادراكه لدلالة وجسامة الأمر . هذه الصورة تعطينا مثلاً حياً للصورة التي قد توقع الانسان في خطيئته عند تعصبه عما هو متعارف لمصلحة المجتمع.

وهكذا نجد ان حكمة الخالق في الاختلاف والتباين مجسّدة لمصلحة البشر كي يلتقوا شريطة التمسك بحدود العقل الداعي لرفض الباطل واجتذاب الخير اينما وجد.

الولاء الوطني :

الوطن مفهوم جامع وشامل لعدد من الجماعات والاقليات التي تعيش ضمن علاقات وتفاعلات اجتماعية تجعلها بحكم الواقع متكافئة وفق عملية الأخذ والعطاء تحت اسس ديمقراطية كفيلة بتحقيق حرية الرأي والمساواة في الحقوق والواجبات . والالتزام الوطني هو الاداء المتمثل بالولاء للوطن كخيمة واسعة يكتنف اجزاءاً متباينة ومتنوعة بالضرورة دون النظر الى النزاعات الاقليمية او الدينية أو القبلية الضيقة .

وبحدود الوطنية يجب ان نتعلم من التراث بما حفل به من وقائع وتحديات والارتقاء في سلوكنا وسياستنا الى مستوى التحديات .

فالمناصرة الجماعية هي الوسيلة في خلق النظام القادر على بث العدل والمساواة بين ابناء المجتمع ، وان الفردية ظالمة لنفسها لاتجني الا الانحدار والضياع .

وهكذا نجد ان الروح الجماعية المدعومة بتكامل وتساند أفراد المجتمع هي الكفيلة بتجسيد معنى المشاركة الفعالة في بناء وتقدم الوطن الكبيرة .

ومثل هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال معرفة العناصر الموحدة لثقافة المجتمع التي لها القدرة والتوجه في ضبط السلوك ، لاسيما وان في داخل كل فرد عنصر من تلك العناصر التي تتحكم بسلوكه وتحدد اهدافه . ويظهر ذلك في استجابة جميع افراد المجتمع لثقافة الفوز او النصر باختلاف انتماءاتهم وطبقاتهم حيث ان عنصر الوطن يمثل احد العناصر التوحيدية في دمج شخصية الفرد بشخصية المجتمع.

وخير مثال على ذلك هو التوحد الذي جسده العراقيون في سلوكهم الجمعي اثناء فوز المنتخب العراقي في كأس آسيا الاخير والذي وحد الشعور بين مختلف العراقين مثلما وحد بين أعضاء الفريق فكان العراقيون بكل طوائفهم وقومياتهم وشرائحهم تواقين للفوز الذي يعبر عن الشعور بالزهو والنصر.

اذن فالولاء للوطن هو الاسمى والاشمل من الانتماء الى أي عصبية اخرى والدليل هو الكم العراقي النوعي الهائل الذي عكس دموع العراقيين ومشاعرهم الفياضة داخل وخارج الوطن وهم يشاهدون العلم العراقي يعلو بالنصر لمجموع الطوائف والقوميات المتعايشة في العراق .

ان توحيد مكونات المجتمع وزيادة تماسكه لايتم الا من خلال تفعيل مفهوم المواطنة citizenship فهي رابطة التعايش السلمي بين افراد يعيشون في زمان ومكان معيينين (أي جغرافية محددة) وتشكل المواطنة احدى الاسس التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون [٢٤].

والمواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الاثنية والدينية والطائفية على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة (الهند على سبيل المثال).

التعليقات الختامية

ان الاختلال بين قدرات الانسان وبين قيمه الشخصية تجعلنا ازاء ازمة قيم ومفاهيم . فبالوقت الذي تتعاظم فيه القدرات والامكانات يوماً بعد يوم تتناقض القيم الشخصية في سلم الاعتبار الاخلاقي .

اما ما يمر به المجتمع العراقي من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ... ومايتداخل مع هذه الظروف من متغيرات (دولة – طائفة – قومية – وطن) تجعلنا امام مواقف وطنية واقليمية وعالمية محسوبة وفجائية مكشوفة ومدسوسة يصعب فيها دراسة الواقع الاجتماعي دراسة علمية .

تقييم الازدواجية :

ما من فرد في أي مجتمع الا وتسكنه الازدواجية الشخصية ، بيد انها نسبية تختلف باختلاف ظروف المجتمعات ودرجة تطورها .

والازدواجية لدى الفرد تتوقف على شخصيته ، فالشخصية القوية والسوية هي ليست كالاخرى الضعيفة او المريضة .

فالفرد عادة ما يلجأ الى اشباع حاجاته الملحة بطرق شرعية أو غير شرعية وتماشياً للعقوبات الاجتماعية التي قد تقع على الفرد فقد يضطر احياناً للتستر على اشباع بعض حاجاته ، مما يجعله يسلك سلوكاً متناقضاً ومزدوجاً .

عندما لايستطيع الفرد تحقيق رغباته وميوله الخاصة الا بحدود ما تسمح به قيم واعراف المجتمع، فقد يضطر احياناً الى المجاراة والانصياع لبعض الجماعات التي قد تحقق له ذلك كأن تكون عشيرة أو قبيلة أو طائفة أو قومية .... عندها تكون الازدواجية قد سكنت الفرد شيئاً فشيئاً .

وتأسيساً على ذلك فالانسان له الخيار كما له الاضطرار ان يتعصب الى جماعته او عصبته تبعاً لظروفه الخاصة ودرجة الانتماء هي التي تحدد توجهات الفرد نحو جماعته او طائفته أو قوميته .

فقد يلزمه جهله وتشبثه الغريزي بالتحيز لها دون الالتفات الى وجه الصواب أو الحق . وذلك لشدة تسخيرها له . وبالمثل يضطر للتحيز الى طائفته أو قوميته وهو على علم انه مضطر في موقفه هذا لحاجة في نفسه كالتي في نفس يعقوب .

وللتقريب فان ماشهده العراق من تدهور في البنية التحتية وماتعرضت له الدولة ومؤسساتها من انهيار يعطينا دليلاً واضحاً على شدة الازدواجية التي وقع فيها اغلب العراقيين .

فعلى سبيل المثال استخدمت جميع الكتل والرموز السياسية التي ظهرت بعد السقوط وحدة العراق وحب الوطن شعاراً لها في كل طروحاتها وتسويقاتها الاعلامية وصولاً الى اهدافها الخاصة .

ولكن الواقع يقول ان العديد من القيادات السياسية كان انتماؤها لمراجعها الحزبية والطائفية والقومية اكثر من ولائها للوطن .

وهذا ماكشفته لنا الاحداث الدموية التي ارتكبت بحق العراقيين وبابشع وسائل القتل والتمثيل وعلى الجانب الاخر تجد المراهنات والمساومات السياسية تشق طريقها على تراكم معاناة العراقيين ملتمسة بين الحين والاخر طريقاً تنفذ منها لكسب الرهان وتحقيق النصر على غيرها ، حتى بات الاختلاف يدب بين الكتل والطوائف والقوميات نفسها .

اذن فالنفاق والتزلف اللذان كشفتهما لنا الاحداث ما هما الا مظهر من مظاهر الازدواجية الشخصية التي أصابت معظم العراقيين .

وليس ذلك بغريب . فالانسان أظلَّ سبيلاً ، لانه يسلك سبيلاً معيناً ويعرف انه مضر به . كأستلامه الرشوة كأن يسرق ، أو يقتل أو ان يخلط الماء بالبانزين أو يستورد بضاعة تالفة لتحقيق ارباح معينة ... وغيرها من الممارسات التي ارهقت العراقيين ، وهذه حصيلة الانتماءات الموهومة للوطن .

تقييم العصبية :

في قراءتنا لاطروحات ابن خلدون رحمه الله نجد ان انتماء الناس الى وحدات اجتماعية(اسرية ، عشائرية ، طائفية ...) تساورهم فيها عصبيات متعددة .

ومن باب الاستحواذ والتغلب لابد من عصبية تجمع بينهما تكون هي الاقوى .

وبهدف السيطرة والتملك فقد يكون هاجسها إما التغلب او التناظر .

بمعنى اخر ان لكل واحدة من الجماعات حق الحيازة والتملك لفروعها ، فان التحمت بها زادتها قوة الى قوتها واذا ما استمرت في غاية التملك والتغالب فقد تكافئ بقوتها قوة الدولة .

بل قد يحالفها الحظ وتسيطر على هرم الدولة وتستولي عليها وتنتزع الأمر من يدها (القبائل المغولية وسقوط بغداد) وبالمقابل اذا ماتشتت الجماعات وباتت غاية التعصب عندها ضعيفة يكون بمقدور الدولة الدولة ان تنتظمها الى دائرتها وتستقوي بها على اهدافها (الدولة العراقية في الغائها لقانون العشائر – في ضربها للمؤسسات الدينية ومطاردة وقتل بعض رموزها – تنصيبها لشيوخ على طريقتها – تشكيكها باصول الاسر الشريفة ... وغيرها).

وتوضيحاً لهذه المعادلة لابد من الرجوع الى العلاقة بين العصبية والدولة على اعتبار ان الاخيرة تعد سبباً رئيسياً في خلق النزاعات والعصبيات بين الجماعات .

فمن المعروف ان عملية النضال والتحرر من الهيمنة الاستعمارية انتهت الى تأسيس نمط جديد من الدول عرف بدول الاستقلال كمنقذ للخروج من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وللحفاظ على ماهية الاستقلال ومواجهة التحديات الخارجية التي قد تسلبه ثانية فقد انتهجت الدول وقتذاك المركزية القوية للسلطة والادارة .

يضاف الى ذلك ان التخطيط لتغيير المجتمعات وتحديثها على وفق بناء اقتصاد مؤمم اساسه الصناعة ، لايمكن تحقيقه الا بدولة مركزية تأخذ على عاتقها انجاز وترتيب تحولات جذرية مطلوبة في زمن مختزل .

ولهذا فضلت النخب الحاكمة بناء الدولة القوية على بناء الديمقراطية وكذلك قدمت الوحدة الوطنية على التعددية .

وبطبيعة الحال مثل تلك الظروف وغيرها خلقت في النهاية دولاً سلطوية اعتمدت حكماً اوتوقراطياً يقوم على عدم التوازن لصالح السلطة التنفيذية من خلال الدور الذي لعبته القيادات العسكرية والتي كان من نتائجها تكريس واسع للسلطة الشخصية .

وهكذا تم بمرور الوقت تحريف الواقع الاجتماعي والثقافي في العراق وظهرت بالضرورة انماط ثقافية معقدة تحول بموجبها الظلم الاجتماعي الى قهر وتذمر والانتماء الوطني الى انحراف مذهبي وأثني .

ان فشل المشروع الوطني في ظل دولة مركزية متسلطة عجزت عن توظيف الاستقلال والتحرير لصالح الجماهير ادى الى تفكيك النظام الاجتماعي وتسببت في ظهور نزاعات وميول لدى بعض الجماعات مالبثت ان طالبت بحقوقها المهضومة أو الانفصال عن الدولة وذلك بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ م.

ومن باب التعويض المادي والمعنوي بكل اشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية للجماعات المقهورة على حساب جماعات كانت محسوبة على السلطة الظالمة ، فقد تولدت مشكلات نفسية واجتماعية وأمنية متداخلة . وبتفاقم هذه المشكلات تخلخلت مسارات المجابهة وازدادت هذه الصراعات الداخلية التي يفترض أن تختفي في ظل الاخطار الخارجية ، حيث انعكس الامر وبات من واجب سلطة الاحتلال التدخل لمنع الصراعات الداخلية وتحقيق المصالحة بين المكونات العراقية .

وهذا ماوجدناه واضحاً في استمرار المحاصصة السياسية وعلاقتها بتجسيد التعصب الطائفي والقومي والديني في العراق . وللمقاربة ان مجلس الرئاسة المتمثل بقوميتين وطائفتين وثلاث كتل سياسية لم يوفق في المصادقة على بعض التشريعات الحيوية كما هو الحال في قضية كركوك ، وان نقض قرار مجلس النواب رقم ٢٤ المتعلق باجراء الانتخابات في مجالس المحافظات دليل على ذلك.

فبقدر تعلق الامر برئيس الدولة على سبيل المثال فانه رئيس لكل العراقيين ، ويحتم عليه واجبه الوطني ان يتعامل مع الاحداث والظواهر خارج كونه ينتمي الى قومية أو مذهب أو كتلة سياسية معينة ، ويقوم بمسؤولياته الوظيفية وفقاً لمصلحة عموم العراقيين التي نص عليها الدستور والقوانين المتعارف عليها .

اذن فنحن امام احتمالين عندما نريد ان نختبر الوجه السلبي والايجابي لمفهوم العصبية بخصوص هذا الحدث السياسي وغيره من الاحداث التي أوحت للعراقيين ان الاختلافات بمضمونها اختلافات سياسية لاغير وانها سبب كل مايحصل في العراق .

وبالتالي فهناك احتماليين لاختبار الجوانب السلبية والايجابية لمفهوم العصبية بخصوص عذا الحدث وغيره .

الاحتمال الاول : يقول ان رئيس الدولة نقض القانون المذكور استجابة لمصلحة كتلته وقوميته ، حيث ان نضاله السياسي وتضحياته الجسيمة كانت من أجل قوميته التي كانت بمثابة دائرته الاولى قبل دائرة وطنه العراق .

والذي عزز مثل هذا الاحتمال هو ان بعض رموز الكتلة السياسية التي ينتمي اليها رئيس الدولة لوّحوا في تصريحات لهم بان القانون رقم ٢٤ سوف يُنقض من قبل مجلس الرئاسة ، وكان ذلك قبل ان يصوت عليه في مجلس النواب، مما أفسد للود قضية ، وتولد لدى الرأي العام والمتلقي بشكل عام بان مجاراة وانصياع رئيس الدولة لعصبته إرتقت بانتمائه القومي على حساب ولائه الوطني .

اما الاحتمال الثاني : يقول يحق لرئيس الدولة في ان يرد القوانين الى مصدر تشريعها (البرلمان) من اجل إحداث موازنة توافقية ترضي جميع العراقيين المشتركين في العملية السياسية طالما انها قائمة على المحاصصة .

وبالتالي يمكن القول بان العصبية قد أدت دورها الايجابي بتلك الوقفة التكتيكية التي كان من ورائها التذكير والتهويل لمعنى الانتماء (وسيلة وهدفاً في آن واحد) وذلك بقصد الترشيد والتنظيم باتجاه الولاء للوطن ومنع تحويل قضية كركوك الى صراع قومي او مناطقي بعد انطفاء فتنة الحرب الاهلية في العراق .

اذن فنحن امام اشكاليتين : احدهما قانونية واخرى سياسية اخلاقية .

فالمادة (١٤٠) من الدستور والتي تكفلت بحل قضية كركوك لم تعد قائمة بفعل سقفها الزمني وبالتالي لابد من الرجوع الى المحكمة الدستورية لفض النزاع بين الذين اختلفوا على مادة (٢٤) من قانون انتخاب المحافظات. ولما كان وضع المحكمة الدستورية غير واضح فكان لابد من الرجوع الى التوافق وضرورة ايجاد بدائل تعطي للاطراف الثلاث قناعاتها فجاء اقتراح ممثل الامين العام في بغداد ليعطي

حلاً سياسياً توافقياً يقوم على تحديد الوضع السكاني لمجموع سكان كركوك وفقاً لاحصاءات ١٩٧٥م ومابعده .

الهوامش

(١). د. عبد الباسط محمد حسن : اصول البحث الاجتماعي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٧٧، ص١٦٤.
(٢). د. علي الوردي : وعاظ السلاطين ،انتشارات الشريف الرضي ،قم إيران، ١٣٧٩هـ ،ص٦.
(٣). عبد المنعم الحفني : موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، ط١، مكتبة مدبولي ، دار المأمون للطباعة ، القاهرة ،١٩٧٥، ص٢٣٦.
(٤). د. سعد رزق : موسوعة علم النفس ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مطابع الشرق ، بيروت ،١٩٧٧،ص١٦٨.
(٥). د. علي الوردي : شخصية الفرد العراقي ، جمعية النشاط الاجتماعي في كلية الاداب والعلوم ، بغداد ، ١٩٥١، ص٣٧.
(٦). تاريخ العلامة ابن خلدون : دار الكتاب اللبناني ، المجلد الاول ، ط٢،بيروت، ١٩٦١، ص٢٤٥.
(٧). د. علي الوردي : دراسة في طبيعة المجتمع العراق (د.ن) بغداد ،١٩٦٥، ص٥٦.
(٨). د. قاسم حسين صالح : المجتمع العراقي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ،٢٠٠٨، ص٢٧.
(٩). حنا بطاطو : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ط١ ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٨٧.
(١٠). مجيد خدوري : العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ،١٩٧٤، ص١٦٥.
(١١). غسان سلامة : المجتمع والدولة في المشرق العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٩، ص١٠٥.
(١٢). د. علي عبد القادر القهوجي: علم الاجرام وعلم العقاب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٥.
(١٣). ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ،لجنة البيان العربي، ط٢، ١٩٥٦م ، ص٤١٣.
(14). Gross.((Psychology, the Science of mind and behavior)) New york oxford University press 1987,p303.
(15). Brown, R.((Social Psychology))New York ,Free Press 1987.p.205
(16). Wrightsman .C..F.deaux, K(social psychology in the 80 s.california awadworth .1981.p.133.
(١٧). د. حسن علي حسن : المجاراة أو المخالفة في معايير المجتمع في مصر مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد٢، الكويت ،١٩٩٠ ، ص١٢٤.
(١٨). د. عبدة فيلالي الانصاري : الاسلام ، العلمانية ، الديمقراطية ، ترجمة السيد ولد أباه ،مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، مركز دراسات فلسفة الدين ، العدد ٢٦،بغداد، ٢٠٠٠م ، ص١٩٠.
(١٩). د. حليم بركات : التغير التحولي في المجتمع العربي ، مواقف ، السنة السادسة ، العدد ١٩٧٤،٢٨، ص٨-٢٠.
(٢٠). د. حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ م،ص٧.
(٢١). ابن خلدون : المقدمة ، مصدر سابق ، ص٤٢٧.
(٢٢). عيسى الريموني : اوراق برلمانية وافاق العمل السياسي ، دار الريادة للصحافة والنشر ن عمان ،١٩٩١م، ص٦٤.
(٢٣). جمال الدين الافغاني : الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني ، مع دراسة عن الافغاني ، الحقيقة الكلية ،ت ودراسة محمد عمارة ، دار الكتاب العربي،القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٤٢١.
(٢٤). صبحي المحمصاني : اركان حقوق الانسان ، دار العلم للملايين ، بيروت،١٩٧٩م، ص٦٨-٦٩.

المصادر

(١). ابن خلدون ، تاريخ العلامة : دار الكتاب اللبناني ، المجلد الأول، ط٢،بيروت، ١٩٦١.
(٢). ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، ط٢،١٩٥٦م.
(٣). الافغاني جمال الدين : الاعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني ، مع دراسة عن الافغاني ، الحقيقة الكلية ، تحرير ودراسة محمد عمارة ن القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨.

(٤). الانصاري عبدة فيلالي : الاسلام ، العلمانية ، الديمقراطية ، ترجمة السيد ولد أباه، مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، العدد ٢٦، ٢٠٠٠م.
(٥). بركات حليم : التغير التحولي في المجتمع العربي ، مواقف ، السنة السادسة ، العدد ٢٨ ، ١٩٧٤م.
(٦). بركات حليم : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١م.
(٧). بطاطو حنا : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، مؤسسة الابحاث العربية ، ط١،بيروت ، ١٩٩٠م.
(٨). حسن علي حسن : المجاراة أو المخالفة في معايير المجتمع في مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، العدد٢، ١٩٩٠م.
(٩). حسن عبد الباسط محمد : اصول البحث الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٧٧.
(١٠). الحفني عبد المنعم : موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، ط١، مكتبة دار المأمون للطباعة، القاهرة ،١٩٧٥.
(١١). خدوري مجيد : العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٤.
(١٢). رزق سعد : موسوعة علم النفس ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مطابع الشرق، بيروت ، ١٩٧٧.
(١٣). الريموني عيسى : اوراق برلمانية وافاق العمل السياسي ، دار الريادة للصحافة والنشر ، عمان ، ١٩٩١.
(١٤). سلامة غسان : المجتمع والدولة في المشرق العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .
(١٥). صالح قاسم حسين : المجتمع العراقي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨ م.
(١٦). القهوجي علي عبد القادر : علم الاجرام وعلم العقاب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦م.
(١٧). المحمصاني صبحي : أركان حقوق الانسان ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ .
(١٨). الوردي علي : دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (د.ن) بغداد ،١٩٦٥م.
(١٩). الوردي علي : شخصية الفرد العراقي ، جمعية النشاط الاجتماعي في كلية الاداب والعلوم ، بغداد ، ١٩٥١م.
(٢٠). الوردي علي : وعاظ السلاطين ، انتشارات الشريف الرضي ، ايران ، قم المقدسة ، ١٣٧٩ هـ.
(21). Brown,R . ((Social Psychology)) Newyork –Free press 1987.
(22). Gross.((Psychology, The Science of mind and behavior)) Newyork oxford university press 1987.
(23). Wrightsman .c.f deaux,K .((Social Psychology in the 80S. California awadworth.1981.

Abstract

As aresult of political ,economic social circumstances the Iraqi society undergoes with which Variables interfere (state , caste nationality ,home….) ,we may face national and global situations impossible to make ascientific study of the social reality.

No individual in any society lives in isolation from personal duality ,but relatively ,which differs according to the circumstances of societies , and the extent of their development . On the other hand duality of individual depends on his personality . thus the powerful and stable personality is different from the weak and unstable one . the individual atways resorts to meet his urgent needs via legal or illegal ways.when the social penalties may apply against the individual ,he may stealthily impose to meet some of his needs which make him behave conversely and dual .At the same time ,the individual can't meet his desires or special trends but on the constraints of the principles and customs in the society ,he may force to obey some groups of people that may achieve to him such needs when duality has entered him gradually.

Depending on such antions the man has the choice as well as necessity to be bigoted his group in accordance with his special circumstances and the degree of mermbership which limits the individual's trends towards his society ,caste or nationality.